الشباب والعمل في الفضاء الرقمي دراسة ميدانية في مدينة بغداد

الباحثة. نادية عامر حسن أ.م اساور عبد الحسين عبد السادة
جامعة بغداد / كلية تربية بنات / قسم الاجتماع
nadia.aamer2309p@coeduw.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يشهد العراق في السنوات الأخيرة تحولات تدريجية نحو تبني أنماط العمل الرقمي إلا أن هذا التحول لا يزال في مراحله الأولى ويواجه العديد من التحديات البنيوية والاجتماعية فمع اتساع نطاق استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بين فئة الشباب التي تمثل أغلبية السكان أصبح الفضاء الرقمي ساحة جديدة للبحث عن فرص عمل بديلة في ظل البطالة المرتفعة غير أن هذا الانتشار لا يعني بالضرورة جاهزية المجتمع للدخول في سوق العمل الرقمي بصورة فعالة إذ ما زالت نسبة كبيرة من الشباب تفتقر إلى المهارات الرقمية الأساسية التي تمكّنهم من المنافسة في هذا المجال، في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برز مفهوم العمل الرقمي كأحد المظاهر الأساسية للاقتصاد الرقمي الجديد والذي بات يشكل أحد المرتكزات الرئيسة في إعادة تشكيل سوق العمل العالمي الذي أتاح للأفراد والمؤسسات فرصًا غير مسبوقة للعمل عن بُعد وتقديم الخدمات وإنتاج المعرفة والتفاعل المهني عبر المنصات الرقمية المتنوعة.

الكلمات المفتاحية:(الشباب، العمل، الفضاء الرقمي).

Youth and Work in the Digital Space: A Field Study in Baghdad

Researcher: Nadia Amer Hassan
Assam Asawer Abdul Hussein Abdul Sada
University of Baghdad / College of Education for Women / Department of Sociology

Abstract:

In recent years, we have witnessed remarkable developments towards adopting a digital work style. However, this transformation is still in its early stages and faces many societal challenges. With the expansion of the internet, where digital social communication is prevalent among the youth, who represent the population, the digital space has become a new arena for searching for alternative job opportunities in light of

the challenges. However, this does not mean that digital readiness is fully effective in the labor market. A large percentage of young people lack the basic skills that they have lost in this field. In light of the transformations that the world is witnessing in the rapid use of information technology by society, the concept of work has emerged as one of the simple innovations of the new economy, which alleviates one of the main digital pillars in reshaping the global labor market. This has enabled us to access remote work, encourage services, produce knowledge, and interact through various digital platforms.
Keywords: (youth, work, digital space).

المقدمة

العمل الرقمي أحد أبرز مظاهر التحول في بنية الاقتصاد العالمي المعاصر إذ أصبح يمثل نقلة نوعية في مفهوم العمل وأدواته وأساليبه فمع التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسع استخدام الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي تشكّل فضاء جديد يتيح فرصاً واسعة لممارسة أنماط مختلفة من العمل القائم على المعرفة والخدمات الإلكترونية ولم يكن العراق بمنأى عن هذه التحولات فقد بدأ في السنوات الأخيرة يشهد محاولات جادة للانخراط في الاقتصاد الرقمي والاستفادة من إمكاناته سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

لقد فرضت المتغيرات التكنولوجية واقعاً جديداً في سوق العمل العراقي حيث باتت فرص التشغيل ترتبط بشكل متزايد بالقدرة على التفاعل مع البيئة الرقمية واكتساب المهارات التقنية الحديثة وأصبح الشباب العراقي الذي يشكل الفئة الأكثر نشاطاً في المجتمع يواجه تحديات مزدوجة تتمثل من جهة في ضعف البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية ومن جهة أخرى في محدودية التدريب والتعليم المواكب لمتطلبات سوق العمل الجديد ومع ذلك فإن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل أسهم في فتح آفاق جديدة أمامهم للعمل الحر والريادة الرقمية، مما جعل الفضاء الرقمي ساحة بديلة للتعبير عن الطاقات الشابة وتحقيق الطموحات المهنية خارج الإطار التقليدي للوظائف الحكومية.

إن دراسة واقع العمل الرقمي في العراق تكتسب أهميتها من كونها تلامس جوهر التحول الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة تتجه فيها الدولة نحو التحديث والتنوع الاقتصادي كما تسهم هذه الدراسة في فهم طبيعة الفرص التي يمكن أن يوفرها الفضاء الرقمي للشباب، والقيود التي تعترض طريقهم نحو تحقيق عمل لائق ومستدام ومن خلال تحليل هذا الواقع يمكن استجلاء مدى جاهزية العراق للانتقال

إلى اقتصاد رقمي متكامل ومعرفة دور العوامل التقنية والاجتماعية والسياسية في صياغة ملامح سوق العمل المستقبلي في البلاد.

المبحث الاول : عناصر البحث

اولا: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن التحول المتسارع نحو الفضاء الرقمي لم يُواكَب في العراق بسياسات واضحة أو بنى تحتية كافية تُمكّن الشباب من الاستفادة الفعلية من فرص العمل الرقمي وتحقيق شروط العمل اللائق فرغم أن الشباب العراقي يُعدّ الفئة الأكثر تفاعلاً مع التقنيات الحديثة واستخداماً للمنصات الرقمية إلا أن مشاركتهم في سوق العمل الرقمي ما تزال محدودة وغير مستقرة نتيجة مجموعة من العوامل المترابطة من أبرزها ضعف المهارات الرقمية المتخصصة وغياب الدعم المؤسسي وصعوبة الوصول إلى أدوات الدفع الإلكتروني فضلاً عن غياب التشريعات التي تنظم هذا النوع من العمل وتحمي العاملين فيه.

إن هذا التناقض بين الإمكانات الكبيرة التي يوفرها الفضاء الرقمي والطموح الشبابي من جهة وبين المعوقات البنيوية والاجتماعية التي تحدّ من الاستفادة من هذه الإمكانات من جهة أخرى يخلق فجوة واضحة بين الواقع الرقمي المتاح والإمكانات البشرية غير المستثمرة ومن هنا تنبثق مشكلة البحث في التساؤل الأساسي حول :إلى أي مدى يسهم الفضاء الرقمي في توفير فرص عمل لائقة للشباب العراقي، وما العوامل التي تحدّ من مشاركتهم الفاعلة فيه؟

ثانيا: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً حديثاً وذا بعد استراتيجي يتعلق بقدرة المجتمع العراقي ولا سيما فئة الشباب على التكيف مع التحولات الرقمية التي تعيد تشكيل سوق العمل العالمي فالفضاء الرقمي لم يعد مجرد وسيلة للتواصل أو الترفيه بل أصبح مجالاً إنتاجياً يوفر فرصاً اقتصادية جديدة يمكن أن تسهم في تقليص معدلات البطالة وتحسين نوعية العمل ومن هنا تبرز أهمية دراسة واقع العمل الرقمي في العراق بوصفه مدخلاً لفهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية وتحديد مدى جاهزية البنية التحتية والسياسات العامة لاحتضان هذا التحول كما تكمن أهمية البحث في كشفه عن التحديات التي تواجه الشباب في استثمار الإمكانات الرقمية لتحقيق عمل لائق

وفي تقديمه رؤية علمية يمكن أن تفيد صناع القرار في وضع استراتيجيات تنموية أكثر انسجاماً مع متطلبات العصر الرقمي.

ثالثا: اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

١. تشخيص واقع العمل الرقمي في العراق وتحليل مدى انتشار أنماطه بين فئة الشباب.
٢. الكشف عن أبرز التحديات التقنية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق حصول الشباب على فرص عمل رقمية لائقة.
٣. دراسة مستوى امتلاك الشباب للمهارات الرقمية ودورها في تعزيز فرصهم في سوق العمل الافتراضي.
٤. تحليل العلاقة بين التحول الرقمي ومتطلبات العمل اللائق في ضوء المعايير الدولية.
٥. اقتراح حلول واستراتيجيات عملية تسهم في تمكين الشباب من الاندماج الفاعل في الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : تحديد المفاهيم والمصطلحات الاساسية

١. الشباب

لغة: فقد جاء من مادة شب أو شبب، وهو جمع شباب، وايضاً الشبان والشابات والشبيبة، ويعني بها الحداثة، وهو خلاف الشيب ونقول شب الغلام، ويشيب شبابا وشبيبة، وشب لون المرأة خماراً أسود لبسته أي زاد في بياضها ولونها فحسنها، وشب قصيدته بخلافه أي حسنها.

(ابن منظور : ١٩٧٩: ص٢٦٠)

اصطلاحاً: ثمة تعاريف عدة لمفهوم **الشباب** حيث نجد من يتناولها من منظور العمر او على أساس المعيار الزمني فيكون الشباب هم تلك المرحلة العمرية التي تقع ما بين "١٦-٣٠ سنة " والبعض الاخر ينظر لها من منظور اجتماعي على اساس أن الشباب مرحلة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة ونظرا للتماثل بين طبيعة الشباب ومضامين التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع فهم أكثر الشرائح الاجتماعية شوقا للتحولات وهم الأكثر تفاعلا معها.

(عودة : ٢٠٠٢ :ص٣٤)

في حين يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعريف الشباب الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة مرحلة الشباب على أنهم الاشخاص التي تتراوح اعمارهم ما بين (١٥-٢٤) عاماً نشأ هذا التعريف في سياق الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للشباب وهو المستخدم في جميع الاحصائيات العالمية للتعبير عن الشباب (جرار: ٢٠١٢:ص٨٧)

٢. العمل

لغة :هو المهنة والفعل والجمع اعمال، ويفيد قيام الشخص بفعل ماعمداً وباستمرار(المعجم الكبير :١٩٥٦:ص خ) اصطلاحا: هو كل جهد مشروع يبذله الانسان سواء جهدا بدنيا او فكريا يوجه بهدف تحقيق منفعة له او لغيره (المعجم العربي الاصطلاحي :٢٠٢٠: ص١)

٣. الفضاء الرقمي

لغة: جاءت كلمة فضاء في المعجم الوسيط الفضاء: هو ما اتسع من الأرض، الخالي من الدار، وما اتسع من الأرض أمامها وما بين الكواكب والنجوم من مسافات لا يعلمها إلا الله (مجمع اللغة العربية:٢٠١١:ص١٥٩١)

اصطلاحا: يعرف أيضا بأنه العملية التي يتم فيها تبادل المعلومات او توفير التسلية سواء كان ذلك على الصعيد الشخصي أو العملي باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة حيث تطورت في عصرنا وأصبح بالإمكان الاتصال بين قارة وأخرى بل بين قطر وأخر بغضون ثوان معدودة حتى أصبح العالم وكأنه قرية صغيرة تصل الأخبار إليها بسرعة (البريدي :٢٠٠٨:ص٦٣٢)

المبحث الثالث: واقع العمل الرقمي في العراق

منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الان يواجه العراق تغيرات في اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ناجمة عن ازمات متلاحقة وصدمات اقتصادية فضلا تداعيات كوفيد١٩ فأصاب الاقتصاد والمجتمع والانسان اثار سلبية كان لها انعكاسات حادة على عرض قوة العمل والطلب ومن اهم خصائص سوق العمل الرقمي (حمادي :٢٠٢١:ص٢٣):-

١. سوق افتراضي .

٢. يتسم بغياب قيود الزمن والمكان وانخفاض التكلفة وسرعة تدفق المعلومة.

٣. يتسم العمل الرقمي بالمرونة من خلال انماط العمل الرقمي كالتعاقد عبر الانترنيت للحصول على فرص العمل .
٤. تجزئة الاعمال الى مهام منفردة مجزأة وصغيرة ويقدر المحللون حجم هذا السوق بنحو ٥مليار دولار (العمل المستقل والصغيرة) .
٥. مولد لوظائف رقمية جديدة وازاحة الكثير من الوظائف التقليدية (عولمة المهارات).
٦. سوق محفزة وجاذبة للاستثمارات ومولدة للإيرادات من خلال الزيادات الهائلة في اعداد مشتركي الانترنيت واتاحة فرص الحصول عليه ، امتلاك الهواتف النقالة والحواسيب .
٧. تحول أوجه العمل الى بيانات رقمية،

تميز سوق العمل الرقمي في العراق بعدة خصائص

اولا: تجزئة سوق العمل

تشير تجزئة سوق العمل إلى الانقسام الداخلي في السوق إلى قطاعات أو شرائح مختلفة تتميز كل منها بخصائص تنظيمية وأجور وفرص تشغيل وشروط عمل متفاوتة ولا يُعد سوق العمل وحدة متجانسة بل هو فضاء غير متكافئ تُحدد فيه الفرص بناءً على عوامل متعددة من أبرزها المؤهلات النوع الاجتماعي الفئة العمرية والموقع الجغرافي وكذلك الانتماء الطبقي والرقمي، في السياق العراقي يُمكن ملاحظة تجزئة واضحة في سوق العمل على مستويين **الأول** تقليدي يتصل بالعمل في القطاعين العام والخاص، **والثاني** حديث يرتبط بالتحول نحو العمل الرقمي والعمل غير النمطي فعلى سبيل المثال يتمتع العاملون في القطاع العام باستقرار وظيفي وضمان اجتماعي، بينما يعاني العاملون في القطاع الخاص من ظروف عمل غير مستقرة مع تفاوتات كبيرة في الأجور والحقوق، أما على مستوى العمل الرقمي فقد برزت فئة جديدة من العاملين المستقلين مقدمي الخدمات الرقمية الذين يعملون خارج الأطر القانونية التقليدية ما يضعهم في موقع هش من حيث الحماية القانونية والضمانات الاجتماعية (الطائي :٢٠٢٣: ص٥٧٣)

تتجلى تجزئة السوق بشكل خاص في فجوة المهارات الرقمية حيث يقتصر التفاعل مع منصات العمل الرقمي على فئة من الشباب المتعلمين أو القادرين على الوصول إلى الإنترنت والدورات التدريبية بينما تُقصى فئات أخرى مثل النساء في المناطق الريفية أو الشباب من ذوي التعليم

المحدود من هذه الفرص كما تزداد حدة التجزئة بفعل ضعف السياسات الناظمة التي تعترف بالعمل الرقمي كقطاع رسمي يمكن تنظيمه ومأسسته وإدراجه ضمن برامج التشغيل والتنمية(السرحان : ٢٠٢٤:ص٣٤)، من ناحية أخرى يساهم الاقتصاد الرقمي وإن كان بشكل محدود في كسر بعض أنماط التجزئة التقليدية حيث أتاح العمل عن بُعد فرصًا جديدة أمام النساء وذوي الإعاقة وغيرهم ممن يصعب اندماجهم في سوق العمل التقليدي غير أن هذه الميزة لا يمكن استثمارها بالكامل دون إصلاحات مؤسسية وتربوية تضمن تعميم المهارات الرقمية وتوسيع البنية التحتية الرقمية وتوفير تشريعات تضمن حقوق العاملين الجدد في هذا السوق المتغير.

(شمخي :٢٠٢٤:ص٦٥)

يمكن ملاحظة تجزئة سوق العمل من خلال: (كرم:٢٠٢١:ص٤٢)

-**القطاع العام مقابل القطاع الخاص:** القطاع العام ما يزال أكبر ربّ عمل ويوفر وظائف غالبًا ذات استقرار نسبي ورواتب ثابتة لكنه يعاني من الترهل الوظيفي وضعف الكفاءة الإنتاجية القطاع الخاص محدود القدرة على استيعاب القوى العاملة ويقدم وظائف غالبًا أقل استقرارًا وأضعف حماية اجتماعية.

-**العمل الرسمي مقابل العمل غير الرسمي:** نسبة كبيرة من القوى العاملة تمارس أعمالًا غير رسمية بدون عقود قانونية أو ضمان اجتماعي خصوصًا في القطاعات الخدمية والتجارية الصغيرة.

-**التفاوت الجغرافي** :فرص العمل في بغداد والمدن الكبرى أكبر نسبيًا من المحافظات الريفية أو التي شهدت صراعات مسلحة مما يخلق فجوة في التوظيف والدخل.

-**الفجوة بين الجنسين والفئات العمرية:** النساء والشباب يواجهون تحديات أكبر في الحصول على عمل لائق مقارنة بالرجال في الفئات العمرية الأكبر بسبب القيود الاجتماعية أو نقص الخبرة.

-**التخصصات المطلوبة مقابل المعروضة:** عدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق ما يؤدي إلى بطالة خريجين في مجالات محددة مقابل نقص مهارات في مجالات أخرى.

هذه التجزئة تعيق كفاءة سوق العمل وتؤثر في قدرة الشباب على الوصول إلى وظائف لائقة كما تُعمّق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بذلك فإن فهم تجزئة سوق العمل في العراق اليوم الاعتراف

بتعدد أنماط العمل وضرورة مواءمة السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتشمل الفئات المهمّشة في الفضاءين الواقعي والرقمي معًا بما يضمن عدالة التوزيع وكرامة العمل واستدامة التنمية.

ثانيا: ارتفاع معدلات البطالة الظاهرية

تشهد معدلات البطالة في العراق ارتفاعًا لا سيما في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه البلاد حيث تُعد البطالة أحد أبرز التحديات التي تعوق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي وتُشير المؤشرات الرسمية والتقديرات الدولية إلى أن سوق العمل العراقي يعاني من اختلالات واضحة في بنيته الداخلية ما أدى إلى ظهور أشكال متعددة من البطالة من بينها البطالة الظاهرية التي تعبّر عن فشل السوق في استيعاب القوى العاملة المؤهلة أو تشغيلها في وظائف تتناسب مع مؤهلاتها الفعلية (علي: ٢٠٢٢: ص٥٦) البطالة الظاهرية لا تقتصر على الأفراد العاطلين عن العمل كليًا بل تشمل أيضًا أولئك الذين يعملون في وظائف غير مستقرة أو مؤقتة أو من يعملون بأجور لا تكفي لتلبية الحد الأدنى من متطلبات المعيشة أو من لا تتناسب طبيعة عملهم مع تخصصاتهم ومهاراتهم العلمية تُعزز هذه الظاهرة من خلال عدة عوامل من أبرزها اتساع القطاع غير الرسمي وغياب فرص العمل اللائق وتزايد الاعتماد على التوظيف الحكومي وضعف التنويع الاقتصادي إلى جانب الفجوة المتزايدة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل(وهيب:٢٠٢٤:ص٩٨) ولا يمكن فصل هذه الظاهرة عن السياقات الاقتصادية والسياسية الأوسع إذ أدت الأزمات المالية المتكررة واعتماد الاقتصاد العراقي شبه الكامل على قطاع النفط إلى تقييد القدرة الإنتاجية للقطاعات الأخرى خصوصًا الصناعة والزراعة والخدمات ما حدّ من قدرتها على توليد وظائف جديدة كما ساهم ضعف السياسات العامة في مجالات التدريب المهني والتمكين الرقمي وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تفاقم فجوة البطالة الظاهرية(الجبوري:٢٠٢٤:ص٨٧)

إن معالجة هذه الظاهرة تتطلب إصلاحًا هيكليًا لسوق العمل وتحفيز الاقتصاد الوطني عبر تنويع مصادر الدخل واصلاح النظام التعليمي مع متطلبات السوق وتوسيع قاعدة الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي إلى جانب تشجيع المبادرات الريادية والعمل الرقمي بوصفهما آليات جديدة لاستيعاب الشباب وتوفير فرص عمل مرنة ومستدامة.

ثالثا: البنية التحتية الرقمية

ضعف البنية التحتية الرقمية من التحديات الأساسية التي تواجه التحول نحو سوق عمل رقمي في العراق إذ أن هذا الضعف يعكس فجوة كبيرة بين الطموحات التقنية والواقع الفعلي للقدرات التكنولوجية المتاحة، فالعراق لا يزال يعاني من بنية تحتية ضعيفة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث تفتقر كثير من المناطق إلى شبكات إنترنت مستقرة وسريعة مع تباين واضح في مستوى التغطية بين الحضر والريف وتشير التقارير إلى أن نسبة وصول الأفراد إلى الإنترنت في المناطق الريفية لا تتجاوز ٥٨٪ مقارنة بـ٨٤٪ في المناطق الحضرية كما أن نسبة امتلاك الحواسيب في الريف لا تتعدى ٦٪، مما يخلق فجوة رقمية واضحة ما بين الريف والمدينة (وزارة التخطيط:٢٠٢٢:ص٦٥) وعلى صعيد آخر فإن تقارير الأمن السيبراني تحذر من أن العراق يفتقر إلى مراكز بيانات وطنية متطورة وإلى بنية تحتية سحابية يمكن الاعتماد عليها ما يُضعف من فرص تطوير مشاريع رقمية واسعة النطاق أو تعزيز التحول الرقمي في المؤسسات العامة والخاصة كما أن غياب سياسات حكومية متكاملة لدعم البنية الرقمية يُعد من أبرز الأسباب التي تعرقل تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي خصوصًا في التعليم والخدمات المصرفية وريادة الأعمال (عربيي:٢٠٢٤:ص٧) ترى الباحثة ان البنية التحتية الرقمية تواجه تحديات كبيرة تعرقل التحول نحو اقتصاد رقمي حديث وسوق عمل متطور إلا أن الدولة بشكل عام تعاني من ضعف واضح في شبكات الإنترنت ووجود فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية سرعة الإنترنت غالبًا منخفضة والانقطاعات المتكررة تمثل عقبة أمام الاعتماد على الخدمات الرقمية سواء في التعليم أو الأعمال أو الإدارة الحكومية كما أن نسبة امتلاك الأجهزة الذكية والحواسيب محدودة ما يخلق عائقًا أمام الوصول المتساوي للفرص الرقمية هذا الواقع يعكس فجوة بين الطموحات التقنية والقدرات الفعلية ويجعل أي خطة للتحول الرقمي تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية وتدريب الكوادر وتوسيع التغطية لتشمل جميع المناطق لضمان دمج الشباب والمواطنين في الفضاء الرقمي بشكل فعلي وفاعل.

رابعاً: محدودية المهارات الرقمية لدى القوى العاملة

اذ أن العالم اليوم يتطور وأن الثروة الحقيقية للدول أصبحت تقاس بمدة التطور التكنولوجي ولهذا فأن على كل دولة أن تخصص جزء من تخصيصات الموازنة للأبحاث والتطوير العلمي والتكنولوجي بحيث تتوجه صوب الاستثمار في التعليم والبحوث العلمية واقامة مؤسسات الأبحاث والابتكار(العاني : ٢٠٢٠: ص٨) يعد سكان العراق من سكان العالم النشيطين اقتصاديا أن يتمتع العراق في كل عام بزيادة كبيرة في إعداد قوة العمل من فئة الشباب الذكور والاناث وزيادة إعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد من مختلف التخصصات العلمية والإدارية ، فضلاً عن أن العراق يعيش فرص الثورة الصناعية الرابعة ويسعى إلى الانتقال من سوق العمل التقليدي إلى سوق العمل الرقمي إلا أن هناك تحدي اساسي يواجهة تمثل في قلة الأيدي العاملة ذات المهارات التكنولوجية الرقمية الأمر الذي يتطلب منه العمل على تطوير مهارات القوى العاملة للوصول إلى مرحلة الأبداع والابتكار التكنولوجي (حسن:بلا سنة: ص١١) ان تطوير وتنمية قدرات القوى العاملة يعد مدخلا اساسيا لتحقيق أهداف أوسع نطاق تتمثل في تعزيز امكانية التوظيف وزيادة الانتاجية و إزالة القيود التي تفرضها محدودية المهارات على نمو أنشطة الاعمال وتنميتها و زيادة النمو الاقتصادي الكلي و رفع مستوى الرفاه الاجتماعي وفي هذا الإطار شارك العراق في مبادرة تنمية قدرات القوى العاملة في إطار نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم وهي اداة جديدة من ادوات البنك الدولي تعمل على توفير توثيق وتقييم للسياسات والعوامل المؤسسية التي تؤثر على اداء انظمة التعليم والتدريب كما قام العراق بعدة مبادرات وهي تشكيل لجنة عليا للتعليم والتدريب الفني والمهني عام (٢٠١٠) في لجنة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء، خطة التنمية الوطنية العراقية (٢٠١٠-٢٠١٤)، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق(٢٠١٢- ٢٠٢٠). مسودة خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) (التقرير الوطني :٢٠١٣:ص١٣)

ترى الباحثة ان هذا القصور يرجع في محدودية الايدي العاملة الرقمية إلى أسباب متعددة في مقدمتها ضعف النظام التعليمي الذي لا يُولي أهمية كافية لتدريس المهارات الرقمية منذ المراحل المبكرة إضافة إلى افتقار المؤسسات التعليمية والتدريبية إلى مناهج حديثة تواكب التطور التكنولوجي المتسارع كما أن العديد من العاملين لم يتلقوا تدريبًا مخصصًا لتطوير قدراتهم الرقمية بعد التحاقهم

بسوق العمل مما يُفاقم من فجوة الكفاءة ويُضعف الإنتاجية إلى جانب ذلك تُسهم بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم هذه المشكلة كارتفاع تكلفة الأجهزة الإلكترونية وضعف الوصول إلى الإنترنت عالي الجودة وغياب ثقافة التعليم المستمر خصوصًا في البيئات الفقيرة والمهمشة وتنعكس هذه المحدودية في انخفاض فرص التشغيل ضمن الوظائف الرقمية وصعوبة التكيّف مع أنظمة العمل الحديثة مثل العمل عن بُعد أو التجارة الإلكترونية مما يُؤثر سلبًا على فرص الشباب في تحقيق عمل لائق ضمن الاقتصاد الرقمي، إن معالجة هذا القصور تتطلب إصلاحًا شاملًا في سياسات التعليم والتدريب المهني وتوفير برامج تأهيلية مستمرة واعتماد شراكات بين القطاعين العام والخاص لبناء قوى عاملة قادرة على مواكبة تحولات العصر الرقمي والانخراط الفعّال في سوق العمل.

خامسا: ضعف برامج التدريب والتأهيل الرقمي

تُعد برامج التدريب والتأهيل الرقمي في العراق من أكثر الجوانب إهمالًا في سياسات إعداد القوى العاملة لمتطلبات سوق العمل الحديث فعلى الرغم من تزايد الحاجة إلى المهارات الرقمية في مختلف القطاعات إلا أن واقع هذه البرامج يُظهر ضعفًا مؤسسيًا على صعيد التخطيط والتنفيذ والتحديث وقد بينت الدراسات التي اهتمت بتطوير أنظمة التدريب المهني أن مؤسسات التدريب في المنطقة العربية لا تزال تعمل بمنهجيات تقليدية تفتقر إلى التكامل مع التحول الرقمي مما ينعكس سلبًا على فعالية بناء الكفاءات الرقمية داخل المؤسسات(الدحلج:٢٠٢١:ص٣٤) كذلك أن معظم المتدربين في برامج الجامعات لا يلمسون توافقًا بين البرامج التدريبية ومهاراتهم المطلوبة فعليًا في البيئة الرقمية مما يدل على ضعف في مواءمة المحتوى التدريبي مع الواقع التقني المتجدد أن النظام التعليمي العراقي بأكمله لا يضع المهارات الرقمية في قلب العملية التعليمية مشيرًا إلى أن أكثر من ٨٠% من الطلبة لا يتلقون تدريبًا حقيقيًا على أدوات العمل الرقمي مما يضعف قدرتهم على المنافسة في سوق العمل(العكلوك:٢٠٢٣:٧٨) ان الطبيعة المتغيرة للعمل الرقمي من بين المشاكل التي تواجهها الحكومات وقادة الأعمال في الاسواق هي كيفية التعامل مع الطبيعة المتغيرة للعمل الرقمي الناجمة عن الثورة الرابعة فقد أظهرت الأبحاث أن التكنولوجيا الرقمية تساهم في استقطاب سوق العمل الذي يؤدي بدوره إلى استقطاب مماثل في توزيع الأجور وتفاوتها تفاوتا أكبر مما كان عليه في الماضي

حيث حدثت زيادة كبيرة في أعداد العاملين في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية أو مهارات متدنية بينما انخفض بصورة كبيرة عدد الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة بالإضافة إلى ذلك تسرع التحولات الجذرية التي تنجم عن التغيرات التكنولوجية في تقادم المهارات الموجودة لدى الناس حيث تشير معظم الأبحاث إلى أن نصف مهارات الناس ستصبح قديمة في غضون خمس سنوات او اكثر تبعا للصناعة لذلك يجب على الشركات والمؤسسات إعادة تنظيم نفسها بشكل يمكنها من التعلم إذا كانت لا تريد البقاء بلا مهارات وسيكون من الضروري الالتزام بتعليم المديرين وتطوير مهارات الموظفين(خزاز:٢٠١٢:ص٧) ترى الباحثة أن ضعف برامج التدريب والتأهيل الرقمي لا يرتبط فقط بنقص المحتوى أو غياب التمويل بل يتصل بجوانب هيكلية تتعلق بغياب الرؤية الوطنية وانفصال المؤسسات التعليمية عن احتياجات السوق وغياب الشراكات الفعّالة بين الدولة والقطاع الخاص لتطوير رأس المال البشري القادر على التكيّف مع التحولات الرقمية المتسارعة، في المقابل إن إهمال تطوير التعليم وربطه بالفضاء الرقمي سيجعل مخرجاته بعيدة عن الواقع العملي ويترك آلاف الخريجين في مواجهة سوق عمل لا يحتاج إلى تخصصاتهم النظرية التقليدية ومن هنا يصبح التعليم الجيد في العراق ليس مجرد هدف تنموي بل شرطًا أساسيًا لتحقيق باقي الأهداف وعلى رأسها الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي(عبد الامير:٢٠٢٢:ص١٢٢) حيث يُعَدّ ضعف برامج التدريب والتأهيل الرقمي أحد أبرز التحديات التي تواجه تطوير الكفاءات البشرية في العراق إذ ما تزال تلك البرامج تقليدية غير محدثة ولا تستجيب لحاجات سوق العمل الرقمي المتغير ويعاني معظم المتدربين من غياب محتوى تدريبي عملي ومواكب للتطورات التكنولوجية إلى جانب نقص البنية التحتية الرقمية وضعف التكامل بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل كما تسهم هذه الفجوة في زيادة البطالة الرقمية وتُضعف من جاهزية الشباب للمنافسة في بيئة عمل تعتمد بشكل متزايد على المهارات التقنية.

سادساً: قلة المبادرات الداعمة لريادة الاعمال الرقمية

تُعد قلة المبادرات الداعمة لريادة الأعمال الرقمية من التحديات الرئيسة التي تُعيق تطور الاقتصاد الرقمي في العراق فعلى الرغم من تنامي الاهتمام العالمي بريادة الأعمال التكنولوجية إلا أن البيئة العراقية لا تزال تفتقر إلى برامج احتضان وتمويل كافية للمشاريع الرقمية الناشئة إضافة إلى غياب

سياسات حكومية واضحة تدعم الابتكار الرقمي كما تعاني فئة الشباب من ضعف التوجيه المؤسسي وندرة التدريب على تأسيس وإدارة المشاريع الرقمية إلى جانب صعوبة الوصول إلى تمويل أولي ورأس مال مغامر وتُسهم هذه العوامل مجتمعة في تقييد نمو المبادرات الريادية الرقمية وتقليل فرص تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع قابلة للحياة والنمو ضمن السوق المحلي أو الإقليمي.

تواجه ريادة الأعمال الرقمية في العراق تحديًا هيكليًا يتمثل في محدودية المبادرات الفاعلة التي تُعزز تأسيس المشاريع الرقمية الناشئة يوضح عدد من الدراسات أن القطاع يفتقر إلى حاضنات أعمال مجهزة وشبكات حاضنة حقيقية وبرامج تمويل للمراحل الأولى كما أن السياسات الحكومية لا تزال غائبة أو غير واضحة في توفير الدعم لرواد الأعمال التقنيين فإن البيئة المؤسساتية لا توفر شبكة فعّالة من المنصات الداعمة، مما يجعل معظم الأفكار الريادية تواجه صعوبة في الوصول إلى التمويل أو التوجيه المؤسسي المبكر(صالح:٢٠٢٣:ص٩) ترى الباحثة ان المشهد الريادي ما زال يتسم بالعشوائية والجهود الفردية إذ لا توجد منظومة متكاملة تحتضن الشباب وتمنحهم الأدوات والمهارات والتمويل اللازم لتحويل أفكارهم الرقمية إلى مشاريع إنتاجية وهذا الضعف لا يرتبط فقط بنقص التمويل بل بعدم نضج البيئة المؤسساتية التي من المفترض أن تُهيئ الأرضية لريادة الأعمال الرقمية ، يلاحظ أن المبادرات الريادية ما تزال محصورة في نطاق المدن الكبرى مما يحد من شمولية المشاركة الشبابية ويعزز الفجوة بين المركز والأطراف كما أن ضعف الوعي بثقافة ريادة الأعمال وعدم ترسيخ قيم المخاطرة والابتكار في النظام التعليمي يفاقمان المشكلة وغالبًا ما تبقى الأفكار الريادية مجرد محاولات فردية معزولة لا تجد الدعم المؤسسي أو التشريعي الكافي لتتطور إلى مشاريع مستدامة.

لذلك يتطلب الأمر تحركًا جادًا من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتأسيس منظومة دعم متكاملة لريادة الأعمال الرقمية تتضمن التدريب الحاضنات التمويل والإرشاد المهني بهدف تحويل الابتكار من فكرة إلى قيمة اقتصادية حقيقية تسهم في تنمية المجتمع وتخفيف البطالة بين الشباب.

سابعاً: ضعف الثقافة الرقمية المجتمعية

يُعد ضعف الثقافة الرقمية المجتمعية من المعوقات الأساسية التي تُبطئ من اندماج الأفراد في الاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي فغالبية شرائح المجتمع خاصة في المناطق الريفية والهامشية ما تزال تنظر إلى التكنولوجيا على أنها وسيلة ترفيه أو تواصل اجتماعي فقط دون إدراك دورها المحوري في التعليم وريادة الأعمال والتوظيف وتقديم الخدمات ويرتبط هذا الضعف بعدة عوامل منها ارتفاع معدلات الأمية الرقمية وقلة التوعية بمزايا الاستخدام الفعّال للتقنيات بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى الإنترنت عالي الجودة وضعف برامج التثقيف المجتمعي حول المواطنة الرقمية والأمن السيبراني (داود :٢٠٠٨:ص٥٣) كما أن انعدام ثقة شريحة واسعة من المجتمع في المعاملات الرقمية مثل الدفع الإلكتروني أو الخدمات الحكومية عبر الإنترنت يعكس خللاً في بناء الوعي الرقمي والثقة بالتكنولوجيا ويُسهم غياب المناهج الرقمية في المدارس وضعف الإعلام التوعوي وعدم توفر مبادرات حكومية أو مجتمعية فعالة في هذا المجال في ترسيخ هذا الضعف الثقافي مما يؤدي إلى تعطيل فرص الاستفادة من التطورات الرقمية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع(صالح: ٢٠٠٤:ص٦٧) لا يُختزل ضعف الثقافة الرقمية في العراق في غياب المعرفة التقنية بل يمتد ليشمل نمطًا من التلقي السلبي للتكنولوجيا حيث يُنظر إلى الرقمنة بوصفها ترفًا أو تهديدًا لا كأداة تمكين اجتماعي واقتصادي ويظهر هذا الخلل الثقافي في ضعف تفاعل فئات واسعة من المجتمع مع المبادرات الرقمية الحكومية أو التعليمية وعدم الثقة بالتطبيقات الرقمية خصوصًا تلك المتعلقة بالبيانات الشخصية أو المعاملات الإلكترونية كما تسود نزعة المقاومة الثقافية تجاه التحول الرقمي ناجمة عن الخوف من فقدان السيطرة أو عن غياب الوعي بفوائد التكنولوجيا في تحسين جودة الحياة والخروج من دوائر البطالة والتهميش (البريكي :٢٠٠٨:ص٣٢) ترى الباحثة ان تفاقم هذا الضعف نتيجة محدودية دور الإعلام المحلي في ترسيخ المفاهيم الرقمية الحديثة واعتماد المدارس والجامعات على أنماط تعليمية تقليدية لا تشجع على التفاعل مع البيئة الرقمية في ظل هذا الواقع يبقى جزء كبير من المجتمع خاصة في المناطق الريفية والأحياء الشعبية بعيدًا عن فرص التنمية الرقمية مما يعمق الفجوة بين مَن يملكون المعرفة الرقمية ومن يفتقدونها ويحول الثقافة الرقمية من حق جماعي إلى امتياز محدود.

ثامناً: ضعف التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العام

يُعد ضعف التكامل بين القطاعين العام والخاص أحد المعوقات الأساسية التي تعرقل بناء بيئة رقمية فعالة تسهم في تطوير سوق العمل العراقي فرغم أهمية التعاون بين هذين القطاعين في تصميم السياسات الرقمية وتوفير التدريب وتحفيز الابتكار إلا أن العلاقة بينهما ما تزال قائمة على الانفصال المؤسساتي وغياب التنسيق العملي غالبًا ما يعمل كل قطاع بشكل منفرد دون وجود استراتيجية وطنية شاملة تضمن تكامل الأدوار وتبادل الخبرات فالقطاع العام الذي يُعد الجهة المهيمنة على سوق العمل يفتقر إلى المرونة والتحديث الرقمي بينما يمتلك القطاع الخاص الإمكانات الفنية والخبرات التقنية لكنه يفتقر إلى الحوافز والدعم الحكومي المؤسسي للمشاركة في برامج التأهيل والتوظيف، هذا الضعف في التنسيق يؤدي إلى غياب مبادرات مشتركة مستدامة تستهدف تطوير المهارات الرقمية للقوى العاملة وضعف الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق الفعلية كما يُفقد الشباب فرص الحصول على تدريب عملي داخل مؤسسات القطاع الخاص أو الانخراط في مشاريع رقمية مدعومة من الدولة ونتيجة لذلك تتسع الفجوة بين السياسات الحكومية والطموحات الاقتصادية الرقمية مما يُضعف القدرة على مواجهة البطالة الرقمية وتحقيق التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة(حسين :٢٠٢٢:ص٣٤) أن التشريعات العراقية لا توفر إطارًا قانونيًا متكاملًا للشراكات بين القطاعين العام والخاص مما يعيق التنسيق بين الطرفين وأن ضعف الخبرات التنفيذية يزيد من سوء تطبيق المشاريع المشتركة رغم توفر الموارد والطلب الفني فهذا دليلًا على تفكك الهياكل الحكومية الرقمية حيث تعمل مديريات تكنولوجيا المعلومات بكل وزارة بشكل مستقل دون تنسيق وطني مما يخلق فجوة(حسين: ٢٠٢٢: ص٧٧) ترى الباحثة ان واقع سوق العمل الرقمي في العراق صورة شاملة لمرحلة انتقالية معقدة يعيشها البلد في سعيه للاندماج ضمن منظومة الاقتصاد الرقمي العالمي إذ يتضح أن المشهد الحالي يتسم بتشابك جملة من التحديات البنيوية والتنظيمية والتقنية التي تُضعف من قدرة العراق على استثمار الإمكانات الرقمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ومن ناحية اخرى ما زالت الفجوة بين الإمكانات المادية المتاحة والطموحات التنموية واسعة فالبنية التحتية الرقمية الضعيفة تمثل حجر عثرة أمام أي تحول رقمي حقيقي سواء في مجالات التشغيل أو التعليم أو الخدمات العامة ويُضاف إلى ذلك غياب استراتيجية وطنية متكاملة

تعالج العلاقة بين التكنولوجيا وسوق العمل مما جعل المبادرات المتفرقة سواء الحكومية أو الخاصة تفتقر إلى الاتساق والتكامل.

أما من الناحية البشرية فإن ضعف المهارات الرقمية لدى الشباب وغياب التدريب المنهجي القائم على احتياجات السوق يمثلان عائقين جوهريين أمام تحقيق العمل اللائق في الفضاء الرقمي فالقوى العاملة العراقية رغم امتلاكها لطاقات فكرية وشغف بالمجال التقني ما زالت تفتقر إلى التأهيل العملي والابتكار التطبيقي وهو ما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للعاملين في السوق الرقمية الإقليمية والدولية.

كما أن قلة المبادرات الفاعلة في مجال ريادة الأعمال الرقمية تكشف عن غياب بيئة حاضنة حقيقية للمشاريع الناشئة مما يحدّ من قدرة الشباب على تحويل أفكارهم المبدعة إلى مشاريع اقتصادية منتجة هذه الحالة تؤشر إلى فجوة مؤسساتية تحتاج إلى إصلاحات تشريعية ومالية تتيح الدعم والتمويل والإرشاد ضمن منظومة متكاملة لريادة الأعمال الرقمية.

بناءً على ذلك يمكن القول إن واقع سوق العمل الرقمي في العراق يمثل نموذجًا مختلطًا بين فرص واعدة وتحديات عميقة وإن تجاوز هذه التحديات يتطلب رؤية استراتيجية تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

أولًا: إعادة بناء البنية التحتية الرقمية على أسس حديثة تضمن عدالة الوصول وجودة الخدمات.

ثانيًا: الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني المتخصص في المهارات الرقمية.

ثالثًا: تحفيز بيئة ريادة الأعمال الرقمية عبر سياسات داعمة وتمويل مستدام وشراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص.

نتائج البحث

١. سوق العمل الرقمي في العراق يعاني من تجزئة واضحة وغياب التكامل بين القطاعات والمناطق المختلفة.

٢. أرتفاع معدلات البطالة الظاهرية بين الشباب مما يعكس فجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل الرقمي.

٣. ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المحافظات مع محدودية الوصول إلى الإنترنت والتقنيات الحديثة.
٤. وجود نقص في المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة لدى القوى العاملة، مما يقلل من قدرتها على المنافسة في سوق العمل الرقمي.
٥. ضعف برامج التدريب والتأهيل الرقمي وعدم كفايتها لتلبية احتياجات الشباب والقطاعات الرقمية.
٦. قلة المبادرات الداعمة لريادة الأعمال الرقمية سواء من القطاع الخاص أو المجتمع المدني.
٧. ضعف الثقافة الرقمية المجتمعية حيث لا يُنظر إلى العمل الرقمي غالبًا كمصدر دخل مستدام وجاد.
٨. ضعف التكامل بين القطاعين العام والخاص في دعم الاقتصاد الرقمي مما يحد من فعالية السياسات وبرامج التدريب والتوظيف.

توصيات البحث

١. تطوير البنية التحتية الرقمية في جميع المحافظات بما يضمن استقرار الإنترنت وإتاحة التقنيات الحديثة للشباب الباحثين عن العمل الرقمي.
٢. إنشاء برامج تدريبية وتأهيلية شاملة لتطوير المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة وفق متطلبات سوق العمل، بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات المهنية.
٣. تشجيع ريادة الأعمال الرقمية عبر منح حوافز ودعم مالي وتقني للمبادرات الشبابية والمشاريع الناشئة في الفضاء الرقمي.
٤. تعزيز الثقافة الرقمية المجتمعية من خلال حملات توعية وورش عمل تسلط الضوء على أهمية العمل الرقمي كمصدر دخل مشروع ومستدام.
٥. تقوية التكامل بين القطاعين العام والخاص عبر شراكات استراتيجية لتوفير فرص تدريب وعمل للشباب، وربط السياسات الحكومية مع احتياجات السوق الرقمية.
٦. إصدار سياسات وتشريعات داعمة للعمل الرقمي تشمل حماية حقوق العاملين على المنصات الرقمية، وتسهيل التعاملات المالية الإلكترونية.

٧. متابعة مستمرة لسوق العمل الرقمي من خلال الدراسات الدورية والمسح الميداني لتحديد نقاط القوة والضعف وتطوير الاستراتيجيات المناسبة بشكل ديناميكي.

المصادر

١. ابن منظور(١٩٧٩) لسان العرب ، ط٣، دار المعارف، القاهرة .

٢. البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن(٢٠٠٨) الاتصال الفعال، الدار الجامعية ، القاهرة .

٣. البريكي، فاطمة (٢٠٠٨) الكتابة ، الدار البيضاء، بيروت، المركز الثقافي العربي ، ط١.

٤. تنمية قدرات القوى العاملة (٢٠١٣) التقرير الوطني لنهج النظم من اجل تحسين التعليم ، العراق الجبوري، حامد عبد الحسين (٢٠٢٤) البطالة المقنعة وعلاجها في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.

٥. جرار، ليلى احمد (٢٠١٢) الفيسبوك والشباب العربي، ط١، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

٦. حسن، عماد الدين، واخرون(بلاسنة) مفاهيم اساسية في ادارة الموارد البشرية وتخطيط القوى العاملة، المؤسسة الثقافية العمالية ، الجامعة العمالية ، مطبعة النور .

٧. حسين، ايمان علي (٢٠٢٢) دراسة وتحليل تجارب تنموية دولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وامكانية الاستفادة منها في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .

٨. حمادي، هند عبد المجيد،(٢٠٢١) سوق العمل العراقي من التقليدية الى الرقمية تحديات ومعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية .

٩. خزاز، راضية اسمهان (٢٠١٢) دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية .

١٠.داود، رامي محمد (٢٠٠٨) الكتب الالكترونية النشأة، التطور والإمكانات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

١١.الدحلج ، فيصل خالد مرزوق (٢٠٢١) تطوير نظام التدريب والتطوير المهني للمدربين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في ضوء ادارة التحول الرقمي ، مجلة المنهجية والادارة .

١٢. السرحان، إلهام خزعل (٢٠٢٤) دراسة مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق، مجلة معهد العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر، المجلد ٢٧، العدد ١.

١٣. شمخي، حمزة محمود (٢٠٢٤) عدنان مناتي صالح، دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة لرقي الدول مع إشارة خاصة للعراق، مجلة جامعة دمشق للمؤتمرات العلمية، المجلد ٢، العدد ٢.

١٤. صالح، احمد محمد (٢٠٠٤) ثقافة مجتمع الشبكة ، دار الفكر ، دمشق.

١٥. صالح، محمود صالح(٢٠٢٣) رسم خريطة التطور من القاعدة الى القمة لنظام ريادة الاعمال في العراق، رسالة ماجستير، جامعة لايبزيغ.

١٦. الطائي، امال سرحان سليمان (٢٠٢٣) الفجوة الرقمية للتعليم في العراق ومتطلبات التحول الرقمي، الجامعة العراقية ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية.

١٧. عبد الامير، احمد(٢٠٢٢) التعليم الرقمي في العراق بين الضرورة والتحديات، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة بغداد، المجلد ٢٧، العدد ٣.

١٨. العكلوك، جميلة عبد الهادي (٢٠٢٣)، اراء المتدربين حول دور برامج التدريب الرقمي و المبادرت الرقمية، مجلة الوثائق والمعلومات، جامعة القاهرة .

١٩. عودة، محمود (٢٠٠٢) الطلاب والمشاركة الشعبية في التنمية المحلية ، الاعمال التمهيدية لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، المعهد القومي للتخطيط ، القاهرة ، مايو .

٢٠. كرم، نزار عمر (٢٠٢١)، اثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي لمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الادن، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، قسم الاقتصاد .

٢١. مجمع اللغة العربية (١٩٥٦) المعجم الكبير ، القاهرة ، ج١.

٢٢. مجمع اللغة العربية (٢٠١١) المعجم الوسيط ، ط٥، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، مصر.

٢٣. المعجم العربي الاصطلاحي (٢٠٢٠) المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم ، ط١ .

٢٤. وهيب، بشرى علي (٢٠٢٤)، واقع سوق العمل والسياسات التنموية المطلوبة للحد من بطالة الخريجين في العراق، مجلة الجامعة العراقية، فبراير .